أهدر ٣٠٠ ألف ليتر مازوت في أراضٍ زراعية تهرباً من الملاحقة الجمركية.. وترجيحات أن يجتمع مكتب المجلس الخميس للاستماع إلى أقواله

وزير العدل يوجه كتاباً إلى مجلس الشعب للنظر في إمكانية الملاحقة القضائية بحق أحد الأعضاء في قضية جمركية

| محمد منار حميجو

وجه وزير العدل أحمد السيد في السابع عشر من الشهر الحالي كتاباً إلى رئيس مجلس الشعب حموده الصباغ يطلب فيه من رئيس المجلس النظر بإمكانية منح الإذن في الملاحقة القضائية بحق عضو في مجلس الشعب بالقضية الجمركية رقم ١٠٦٤ والمتعلقة بمخالفة التصدير تهريباً لبضاعة المازوت.

وعلمت «الوطن» أن عضو مجلس الشعب المذكور (ف. ع) متهم بتهريب مادة المازوت وتسبب بهدر كمية ٣٠٠ ألف ليتر مازوت في أراضٍ زراعية تهرباً من ملاحقة الجمارك.

وقالت مصادر في مجلس الشعب إنه من المرجح أن ينظر مكتب المجلس يوم الخميس القادم في كتاب وزير العدل ويستدعي عضو مجلس الشعب المتهم للاستماع إلى أقواله، وبناء عليه تتخذ الإجراءات القانونية والتشريعية المناسبة بحقه.

وبيّنت المصادر أنه بعد الاستماع إلى أقوال عضو مجلس الشعب من قبل المكتب فإنه سيتم إرسال أقواله إلى لجنة الشؤون التشريعية والدستورية في المجلس لدراسة الملف المرسل من دون أن يبدي المكتب رأيه في القضية بل يتم الاكتفاء بإرسال أقواله ودفوعاته إلى اللجنة، موضحة أنها تدرس الملف لإعطاء المبرر برفع الحصانة في القضية المنظورة بالقضاء بحقه من عدمه.

وأضافت: بعدما تتخذ اللجنة قرارها بالموافقة على رفع الحصانة أو عكس ذلك فإنها ترفع تقريرها إلى رئيس المجلس الذي بدوره يطرح موضوع رفع الحصانة تحت القبة في حال وافقت اللجنة على ذلك وأنه من حق عضو المجلس بأن يقدم دفوعاته تحت القبة أيضاً أثناء التصويت على رفع الحصانة بحقه، مبينة أن رفع الحصانة يكون فقط بالقضية المنظورة في القضاء، مشيرة إلى أن اللجنة في حال لم تجد مبرراً لرفع الحصانة تعلم رئيس المجلس بذلك والذي بدوره يقوم بإعلام وزير العدل بهذا الموضوع.

وبيّنت أنه في حال وافق المجلس على رفع الحصانة فإنه يتم إعلام وزير العدل بموافقة المجلس بأنه لا يرى مانعاً من محاكمة عضو مجلس الشعب في الجرم المتهم به، مؤكدة أنه في حال صدر حكم بحقه فإن عضوية مجلس الشعب تسقط عنه بحكم أنه فقد شرطاً من شروط العضوية وهو ألا يكون محكوماً بحكم جزائي.

وبينت المصادر أن الحصانة منحت لعضو مجلس الشعب حتى لا تحد من إبداء رأيه بكل ما يتعلق بالشؤون العامة، موضحة أنه في حال وردت معطيات من أي جهة سواء من وزارة العدل أم الهيئة العامة للرقابة والتفتيش فإنه يتم التدقيق في هذه المعطيات حتى يكون هناك مبرر في إعطاء الإذن بملاحقة عضو مجلس الشعب أو عدم إعطاء هذا المبرر في القضية المتهم بها.

> التصويت على رفع الحصانة يكون بعد دراسة الملف من لجنة الشؤون التشريعية والدستورية

مجلس مدينة طرطوس يقرر وضع رؤية تنموية مستقبلية للمدينة للسنوات الأربع القادمة

| طرطوس- هيثم يحيى محمد

ناقش مجلس مدينة طرطوس خلال دورته الأولى لهذا العام التي بقيت خمسة أيام مجموعة من القضايا والموضوعات الخدمية والاقتصادية والاجتماعية والتنموية وبنتيجة النقاش اتخذ القرارات والتوصيات اللازمة بشأنها.

ويقول مدير المدينة مظهر حسن: إن القرارات المتخذة مهمة وستنعكس عند تنفيذها بشكل إيجابي على المدينة وسكانها وأبرز هذه القرارات هو وضع رؤية تنموية مستقبلية للمدينة تشمل النواحي الخدمية والاقتصادية والاجتماعية للسنوات الأربع القادمة وإخضاع كل المقاسم غير المبنية الواقعة على شارع الثورة بحديه الشرقي والغربي لقانون إعمار العرصات الصادر بالمرسوم رقم ٨٢ لعام ٢٠١٠ والموافقة على مقترح الشركة العامة للدراسات الهندسية بخصوص الدراسة التخطيطية لمنطقة التنظيم السياحي الواقع جنوب مدينة طرطوس والممتدة لنحو هكتارات من ضمنها منطقة الأحلام.

وذكر حسن أن من بين القرارات تحديد موقعين مؤقتين لرمي مخلفات البناء الناتجة عن عمليات الإكساء والترميم من دون الحفر بعد أن ازدادت كميات الرمي العشوائي على مداخل المدينة وذلك شمال المشفى العسكري وفي المنطقة الصناعية، علماً انه سيتم ترحيلها دورياً من قبل مجلس المدينة إلى المكب المعتمد قرب معمل الإسمنت، والموافقة على تعديل الصفة التنظيمية لأحد العقارات لإشادة فندق والموافقة على توقيع مذكرة تفاهم بين مجلس المدينة وجامعة طرطوس بغاية إعداد الدراسات وتدقيقها وتبادل الخبرات والتدريب والتأهيل.

وختم بالقول: إضافة لما تقدم تم اتخاذ عدة قرارات أخرى تتعلق بتنظيم مهن غير منظمة مركزيا وتعديل بعض الرسوم المالية وفق القانون المالي للوحدات الإدارية رقم ٣٧ لعام ٢٠٢١.

من جهته مدير الشؤون الفنية حسان نديم حسن بين أن القرار المتخذ هو بخصوص المنطقة السياحية الواقعة جنوب طرطوس.

حيث ذكر أن مجلس المدينة درس البدائل الثلاثة التي قدمتها شركة الدراسات الهندسية المكلفة بدراسة المنطقة ووافق على اعتماد البديل الأول المتضمن الحفاظ على العناصر القائمة المكونة للشاطئ والمنطقة (المخطط التنظيمي) والحفاظ على الشارع المواجه للشاطئ (طريق الأحلام) واعتبار الشاطئ المقابل للشرائح (١-٢-٣-٤) شاطئاً مفتوحاً أمام الزوار وتضمينه ضمن المنشآت الخدمية (أكشاك بيع - حمامات وأدواش..) وتقسيم الشرائح (١-٢-٣-٤) إلى أقسام على شكل شريط يتضمن فنادق ومجمعات سياحية حيث تستفيد الفنادق من الشاطئ.

من يحمي العمال؟

وفاة عامل حدائق في اللاذقية وإصابة عامل نظافة

الكنج: استقالات العمال حالياً أصبحت قليلة

| اللاذقية- عبير سمير محمود

أثارت حادثة وفاة عامل في دائرة الحدائق التابعة لمجلس مدينة اللاذقية الجدل حول مسألة الأمن الوقائي خلال تأدية الأعمال الخارجية، وسط تساؤلات عن حماية العمال وضمان تأمين تعويض الوفاة بشكل عام.

رئيس نقابة عمال الدولة والبلديات في اللاذقية فواز الكنج أكد لـ«الوطن»، أن وفاة العامل «إبراهيم إبراهيم» (٥٢ عاماً) كانت خلال تأدية عمله في حملة للنظافة ينفذها مجلس مدينة اللاذقية في محيط المدينة الرياضية، مبيناً أنه خلال عمله ضمن الحملة بتقليم الأشجار سقط باب حديد عليه ما أدى إلى إصابته برأسه ووفاته مباشرة في الموقع.

وأضاف الكنج: إن العامل إبراهيم يعد شهيداً للواجب لوفاته بحادثة قضاء وقدر خلال تأدية عمله ضمن حملة النظافة، مشيراً إلى أنه سيتم تعويض ذوي العامل من البلدية.

وفي حادثة أخرى، أكد الكنج إصابة عامل نظافة خلال عمله في تفريغ الحاويات عند جامعة تشرين بجروح من جراء تعرضه لحادثة صدم من سيارة، لافتاً إلى إسعاف العامل إلى المشفى لتلقي العلاج اللازم والحمدلله لم يصب بأي أذيات كبيرة.

وأردف: إن نقابة عمال الدولة والبلديات تقوم بتعويض ذوي الفقيد تعويضات من صندوق المساعدة وصندوق التكافل إضافة لتعويضات مجلس المدينة، مشيراً إلى أنه ستتم متابعة ملف العامل المتوفى في ملف التأمين حينما يصبح بالمديرية ومعالجته أي إشكالية في حال وجدت لتتم معالجتها فوراً.

وأشار رئيس النقابة إلى التواصل مع الدوائر التي يتبع لها عمال النظافة والحدائق بما يخص الأمن الصناعي والأمن الوقائي لكون ليس لديهم هذا البند، وستعمل على ضم عمال الحدائق وعمال النظافة إلى مرسوم الأعمال المجهدة بميزات أنه يتم احتساب كل سنة خدمة بسنة ونصف السنة.

ولفت الكنج إلى الحاجة لتوظيف عمال نظافة، مشدداً على ضرورة إعادة التشريع لتعيين عمال النظافة من دون الحاجة للخضوع إلى مسابقات واستثنائهم منها نظراً للوقت الطويل والإجراءات ما يتسبب بنقص وإشكاليات لعدم تغطية العمال حاجة المحافظة بشكل عام.

وذكر أنه يتم العمل على تحقيق ميزات لعمال النظافة وتشجيعهم على العمل في ظل الظروف الصعبة، إضافة إلى ضرورة رفع قيمة الوجبة الغذائية التي تعادل ٣٠٠ ليرة باليوم، مبيناً أن العامل يحق له ٢ بيضة وكأس حليب، في حين أن ٣٠٠ ليرة لا تكفي سوى لشراء نصف بيضة وفق الأسعار بالسوق، مطالباً بخيارين إما إعطاء العامل وجبة عينية أو منحه بدلاً نقدياً يكون وفق السعر الرائج في السوق.

وبيّن الكنج أن الاستقالات العمالية حالياً قليلة، ونقابة العمال نقابة مطلبية تعمل على المطالبة بما يحسن أوضاع العمال وتأمين ما يحتاجونه سواء في اللباس أم التأمين الصحي، بهدف تأمين حياة كريمة لهم وسط هذه الظروف.

وذكر رئيس نقابة عمال الدولة والبلديات أنه خلال عام ٢٠٢٢ تم تجديد عقد التأمين الصحي لعمال شركة الصرف الصحي وبلدية جبلة للمرة الثانية وذلك بالتنسيق مع الإدارات المعنية حصراً، إضافة لتأمين اللباس العمالي لعمال الخدمات الفنية والشؤون الاجتماعية والعمل، وصرف ٨٠ مليون ليرة سورية لبند الطبابة لمديرية الخدمات الفنية وذلك بالتنسيق مع الإدارة.

سلع العقل أرخص البضائع في السوق

الصحفيون والكتاب يتقاضون أجوراً زهيدة فيما يحصل الممثلون على أرقام فلكية

| مرام جعفر

تقاس أهمية المجتمعات دائماً بإنتاجها الفكري وبما يقدمه المثقفون والكفاءات والقدرات العلمية والعملية في هذه المجتمعات، وعلى الرغم من غنى المجتمع السوري بأمثالهم وتحديداً أصحاب المهن الفكرية، إلا أن عملهم لم يحظ بالاهتمام المطلوب للاستمرار بقوة، حتى إن أجور إنتاجهم لا تتناسب مع ما يقدمونه، ولم يسلم قطاع «المهن الفكرية» في الوقت الحاضر، من انعكاسات الوضع الاقتصادي الضاغط وازداد الأمر سوءاً... «الوطن» تضيء على مشكلة تدني أجور أبرز المهن الفكرية وأفق تحسينها.

أجور حبيسة القانون

يقول أحد الصحفيين العاملين في صحيفة محلية حكومية: إن «الدولة لم تستطع صنع إعلام غير مرتبط بالمؤسسة الرسمية أو الخاصة، ولا أن تقدم خطاباً متسقاً، فكيف بالأجور الزهيدة مقارنة بأي حالة إعلامية أخرى؟

ويقارن الصحفي المختص بمجال الفن الحالة المحلية بأجور الدول المجاورة والتي تعيش ظروفاً اقتصادية مشابهة حيث قد يصل سعر مادة صحفية عندهم إلى ما يعادل مليون ليرة مقابل ٢٠ ألف ليرة أعلى سعر قد يصل إليه أي منتج محلياً، مرجعاً ذلك إلى عدم وجود سوق لهذا المنتج الفكري فهو لا يتعدى الحبر على الورق عند الكثير. كذلك تعتبر رئيسة قسم في إحدى الصحف المحلية الحكومية فضلّت عدم ذكر اسمها أنه لا يوجد رضى عن أجور الصحافة في القطاعين العام والخاص رغم أفضلية الأخير.

وأشارت الصحفية المهتمة بالشأن الاقتصادي إلى أن الأجر الذي يتقاضاه الصحفي لا يتناسب أبداً مع الجهد الذي يبذله في القطاعين نتيجة تكاليف متعددة «سواء النقل أم التواصل والإنترنت والجهد الفكري والجسدي للحصول على المعلومة وخاصة بالظروف الحالية».

وتقول: بالرغم من المحاولات في القطاع العام لزيادة أجور الصحفيين إلا أنها محاولات خجولة لزيادة ما يسمى « الاستكتاب» الذي قد يصل إلى مبلغ ٤٥ ألف ليرة لرئيس قسم! أما المحرر الصحفي فلا يتجاوز استكتابه أي حجم عملة الإضافي الـ٢٧ ألف ليرة.

وتقترح الصحفية الاقتصادية أن تتم معاملة العاملين في مجال الإعلام بأسلوب مختلف من حيث الأجر وتحريرهم من قانون العاملين بحيث يتم صرف المكافآت والحوافز والأجور بشكل مرن بما يتناسب مع الجهد المبذول، مشيرة إلى عزوف الكثير من الصحفيين عن تقديم مواد مهمة ونوعية بسبب تدني أجورهم.

نائب رئيس اتحاد الصحفيين رائدة وقاف تعتبر أن «العمل الصحفي يستنفد طاقة كبيرة ومجهوداً ذهنياً وبحثياً لدى كل من انخرط في هذه المهنة ناهيك عن الجهود المبذولة في المتابعات والتغطيات ومواكبة التدفق الهائل للمعلومات والأحداث والعمل الميداني المحفوف بالمخاطر».

وتقول لـ«الوطن»: لذلك يأمل الصحفيون بالوجود ضمن سياق مهني محفز من كل الجوانب وخاصة الأجور التي يعتبر معدلها منخفضاً مقارنة بما تتطلبه من وقت وجهد ومهارات من جهة، ومع متطلبات المعيشة من جهة أخرى، فمهنة الصحافة إضافة لكونها مقياساً لشخصية الصحفي وإبداعه وتميزه فهي مصدر رزقه.

وتؤكد وقاف أن «تحسين الظروف المادية للصحفيين هدف يسعى اتحاد الصحفيين لتحقيقه في العمل المستمر لتعديل طبيعة العمل الصحفي التي تشكل مبلغاً مالياً يكون بمنزلة بدل معيشة يضاف شهرياً إلى الراتب.

وعن مساعي الاتحاد لتحسين رواتب الصحفيين توضّح وقاف أن الاتحاد يعمل على رفع الراتب التقاعدي للصحفيين المنخفض جداً مقارنة بكل ما قدموه وبذلوه من جهود خلال سنوات خدمتهم وأيضاً مع الاحتياجات الصحية لكبار السن وما يرافق هذه المرحلة من أمراض ومتطلبات صحية. والعمل على توفير التأمين الصحي للصحفيين المتقاعدين. إضافة إلى تتبع أحوال أجور الصحفيين في القطاع الخاص بالنسبة لساعات العمل والجهود المبذولة والخبرة والتميز في العمل. أما الرواتب في القطاع العام فتخضع لقانون العاملين في الدولة.

وفي السياق ذاته أشارت وقاف إلى قانون الإعلام الجديد آملة أن يؤسس قيمة مضافة لأهمية العمل الصحفي كعمل فكري.

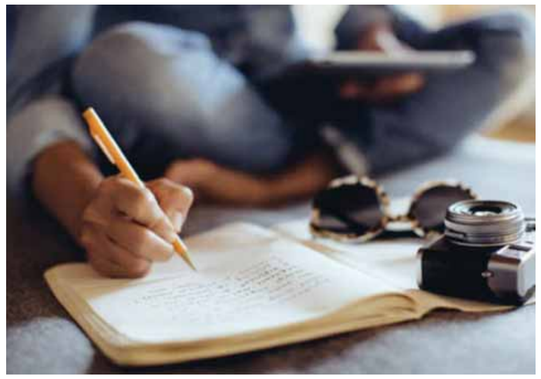

> وقاف: العمل على رفع الراتب التقاعدي للصحفيين

سطوة تجارية

يتفق بعض كتاب الدراما السوريين على فكرة واحدة وهي أن المنتج هو من يحدد سعر النص وفقاً لمصلحته ويعطي الأولوية للممثل والمخرج مع نص «ركيك يخلو من الإبداع».

الكاتب والصحفي سامر محمد إسماعيل يتحدث بتجرّد لـ«الوطن» ويقول: إن الأجور التي تدفع للكتاب في بلادنا مقابل كتابة مقال أو مسلسل أو مسرحية أو فيلم أو كتاب لا يرضى بها متسول. وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على احتقار الفكر والكتابة.

ويتساءل إسماعيل: هل يعقل أن يأخذ الممثل ٥٠ مليوناً عن عمل تلفزيوني والكاتب يأخذ أقل منه بألف ضعف؟، هل يعقل أن يدفعوا لكاتب مقال في جريدة أقل من خمسة آلاف ليرة؟ هل يعتقد هؤلاء أن الكاتب يعمل على سيخ شاورما ويكتب لهم في أوقات الفراغ؟

يضيف إسماعيل: أغلب النخب تم تهجيرها على مراحل وفي الخارج يعرفون أن صناعة النخب هي من أبرز الصناعات الثقيلة، وهي صناعة «ضارية» لو تم الاستثمار فيها، لكن ما يحدث هو تعويم الأمميّ في الإعلام والصحافة والكتاب والمجلة وفي كتابة السيناريو.

ويشير إسماعيل إلى أن «مؤسسة الإنتاج الإذاعي والتلفزيوني تنتج مسلسلاً يكلف مليار ليرة سورية والكاتب يأخذ عن المسلسل نفسه أجراً لا يتعدى أربعة ملايين ليرة سورية يقبضها على ثلاث دفعات!!».

الكاتب سليمان عبد العزيز يقول: إن أجور «كتاب الدراما» تتعلق بالأولويات حيث يفضل أغلب منتجي القطاع الخاص والعام الممثل والمخرج على كاتب النص ويميلون لإرضائه وجذبه على حساب الكاتب.

ويشير سليمان في هذا الشأن إلى ما هو شائع في الوسط الفني هذه الأيام وهو التعاقد مع كتاب لا يملكون خبرة وتجربة قائلاً «هناك استباحة للكتاب». حتى في القطاع الحكومي يمكن أن يتم اللجوء لكل الجهات لرفع أجر الممثل والمخرج ولكنهم يتغاضون عن تحسين أجر الكاتب!

ويضيف: لا أستغرب أن رأس المال لا يقدر القيمة الفكرية فالنصوص المطروحة كثيرة وسيئة وركيكة تخلو من الإبداع لكن احترام الكاتب وإخلاصه لموهبته هو الذي يدفعه للاستمرار.

ويوافق الكاتب خلدون قتلان زميله في طرحه ويقول: أعتقد أن السبب الرئيسي هو المنتج الذي يركز على السلعة ويبخس سعرها الأمر الذي سبب هذه الكارثة، هناك إقصاء للكتاب المهمين على حساب أشباه كتاب وهؤلاء يتقاضون أسعاراً رمزية لتحقيق ذواتهم.

يضيف قتلان: وليس ما يحصل هو فقط في قطاع الإنتاج الخاص حتى في العام وإلى حين اتخاذ قرار بتحسين أجور الكتاب تكون قد ظهرت حاجة جديدة لزيادة جديدة وذلك بسبب التآكل الاقتصادي الذي تعيشه البلاد ويشير هنا إلى أن سعر الحلقة لنص مهم لا يتجاوز الـ١٥٠ ألف ليرة.

وبرأي قتلان أن الحل هو أن يأتي إلى القطاع العام من يقدّم مشروعاً فنياً ويعمل بإخلاص بحيث يتقاضى كل شخص حقه في ظل سطوة التيار التجاري ويؤكد أن ما يحصل أحياناً هو إعمال الكاتب لفكره على حساب المال حفاظاً على حضوره واسمه ويقدّم التنازلات للاستمرار.

إبر تخدير

يرى عاملون في دائرة المطبوعات والنشر في وزارة الإعلام أن أجور العمل الإضافي أو ما يسمى «استكتاباً» زهيدة جداً بالنسبة لعملهم الذي يتطلب تركيزاً عالياً حيث يكلّف كل منهم بتدقيق أكثر من ١٠٠ كتاب سنوياً مقابل ٣٥ ألف ليرة «كاستكتاب» شهري بالإضافة إلى راتبهم المنصوص عليه وفق قانون العاملين أي يصل أجرهم تقريباً إلى حوالى ١٥٠ ألف ليرة.

ويقول هؤلاء الخريجون الجامعيون من مختلف الاختصاصات إنه لم يقدّم إليهم أي أحد شرحاً حول نسبة الحوافز التي سيحصلون عليها من المرسوم الأخير رقم ٢٥٢ المتضمن النظام النموذجي للتحفيز الوظيفي للعاملين في الجهات العامة، مشيرين إلى أنهم قد أعلموا من إدارائهم أن نسبة حوافزهم تبلغ ١٥٠ بالمئة فقط! حسب كلامهم. ويؤكدون أن «إبر التخدير التي يسمونها علاوة ومكافأة لا تساوي جهد ساعة مبذولة».

ارتفاع مفاجئ بالأسعار في أسواق الحسكة

| الحسكة- دحام السلطان

شهدت أسواق الحسكة ارتفاعاً مفاجئاً في أسعار الفروج عن الأيام الماضية، حيث وصل سعر كيلو الفروج الحي إلى ١١٧٠٠ ليرة، بعكس الفترات القريبة السابقة التي كانت تتراوح أسعاره بين ٦٨٠٠ - ٧٣٠٠ ليرة، وهذا ينطبق أيضاً على أسعار اللحوم الحمراء «محلية المصدر» التي وصل سعر الكيلو منها بشكل وسطي إلى ٣٢ ألف ليرة، ما انعكس سلباً على حركة السوق وضعف القوة الشرائية لدى المواطن، وهذا انطبق أيضاً على ارتفاع سعر البيض الذي تراوح سعر الطبق الواحد منه بين الـ١٤٠٠٠ - ١٤٥٠٠ ليرة ليسجّل ارتفاعاً عن السعر السابق الذي كان يتراوح بين ١٢ - ١٢,٥ ألف ليرة، بعد أن كان سعره محدداً بـ١٠,٥ آلاف ليرة للطبق خلال الأيام القليلة الماضية، ودلت أسباب ارتفاع سعر الفروج المفاجئ لعدم توافر المادة بالشكل المعهود كما كان الحال عليه سابقاً، ما أدى إلى خلق هوة وتفاوت بين العرض والطلب بحسب التجار.

وأكد مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك علي الخليف لـ«الوطن»، أن ارتفاع أسعار الفروج، يعود إلى عدم توافر المادة في السوق المحلية واقتصار عملية دخولها إلى المحافظة بطرق غير شرعية عبر معبر «سيمالكا» النهري «غير الرسمي» الذي يربط المحافظة بشمال العراق، وخضوع المادة لمعدلات العرض والطلب وبحسب سعر الصرف، ما أدى إلى حدوث هذا الارتفاع المفاجئ في الأسعار اليوم، وهذا ينطبق أيضاً على أسعار اللحوم الحمراء وإن كانت محلية المصدر، لارتفاع أسعار المادة العلفية وعدم توافر المراعي ووجود الغطاء النباتي لشح الأمطار المنقطعة عن المحافظة منذ قرابة الشهرين، بعد أن كانت أسعارها مستقرة خلال الفترات الماضية وتراوح سعر الكيلو الواحد للحم الضأن بين الـ١٥- ١٧ ألف ليرة، وهذا ينطبق أيضاً على أسعار الخضراوات التي بدورها ارتفعت هي الأخرى عن السابق للأسباب التي تم الإشارة إليها، لافتاً إلى أنه وفيما يتعلق ببقية المواد والسلع الغذائية الاستهلاكية الأخرى، فإن سعر الـ٤ ليترات من الزيت النباتي وصلت إلى ٣٨ ألف ليرة، وسعر كيلو السكر «الجملة» ٥٥٠٠ ليرة وسعر كيلو الرز «الجملة» يتراوح بين الـ٣,٥- ٤,٥ آلاف ليرة، بينما تشهد أسعار مادة الرز «الماركات» الأخرى ارتفاعاً كبيراً عن السعر المشار إليه.

وبيّن مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك أن دوريات المراقبة التموينية لدى المديرية، وتعمل على الرغم من ظروفها التي تكاد تكون خارجة عن إرادة عمل المديرية وتقصيرها في فرض رقابتها كما ينبغي وبشكل كامل ومتوازن وعادل على كامل مساحة الأسواق في المحافظة واقتصاره على مساحات ضيقة منها، وهو الخاص بنطاق عمل وجود دوريات المديرية لممارسة دورها الرقابي التمويني، نتيجة للظروف الراهنة التي تشهدها محافظة الحسكة.

وبين أنه نظمت دوريات المراقبة التموينية منذ بداية العام الجاري ٨٦ ضبطاً تموينياً على مستوى المحافظة ٥٣ منها في مدينة القامشلي، ويتعلق معظمها بالأفران وبمخالفات التوقف عن العمل من دون سبب وعدم التقيّد بمواعيد العمل، إضافة إلى ضبوط بحق الفعاليات التجارية الأخرى التي تتعلق بنقص بطاقة البيان والغش بالبضاعة ذاتها وانتهاء الصلاحية وعدم الإعلان عن الأسعار والبيع بسعر زائد والامتناع عن البيع، وتم تنظيم الضبوط الخاصة بها وإحالتها إلى القضاء المختص.

وأشار الخليف إلى أنه تم إحداث ثلاثة مخابز خلال الفترة القليلة الماضية، اثنان في مدينة الحسكة وريفها بطاقة إنتاجية يومية تصل إلى ١٤ طناً لكلا المخبزين، وواحد بريف القامشلي بطاقة إنتاجية تجريبية لطن واحد، ليصبح مجموع عدد الأفران الحكومية والخاصة على مستوى المحافظة ١٥ مخبزاً ٤ منها حكومية واحد في مدينة الحسكة والبقية في مدينة القامشلي وريفها، وبطاقة إنتاجية تصل إلى ١٠٤ أطنان، اثنان منها خارج سيطرة عمل المديرية، إنما تتكفل بتغطية حاجة القطاع الحكومي من مادة الخبز وبطاقة إنتاجية تصل إلى ٤ أطنان لكلا المخبزين، والـ١٠٠ طن البقية تحت نظر وبد المديرية.